الأمم المتحدة

S/2007/323

مجلس الأمن

Distr.: General
31 May 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

اتخذ مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي طلب فيه إلى المحكمة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذها والتدابير التي ما زال يتعين اتخاذها.

وبعد التشاور مع المدعي العام وعملا بالقرار المذكور، يسرني أن أقدم لكم صيغة منقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتضمن التقييم المطلوب (انظر الضميمة).

(توقيع) إريك **موسي**
رئيس المحكمة

120607 110607 07-36069 (A)

ضميمة

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

تعرض هذه الوثيقة بالتفصيل استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، استنادا إلى المعلومات المتوفرة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ وتأخذ في الاعتبار المواعيد النهائية المحددة في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

صدرت أحكام بحق ٣٣ شخصا في المرحلة الابتدائية. ومن المتوقع أن يصدر قريبا حكم في قضية أخرى لمتهم واحد. واختتمت جلسات الاستماع إلى الأدلة في قضية تضم أكثر من متهم، ويبلغ عددهم ٤ متهمين. وتستمر محاكمات تشمل ٢٢ متهما. وبناء على ذلك، يبلغ عدد الأشخاص الذين أُنجزت محاكماتهم أو لا يزالون رهن المحاكمة ٦٠ شخصا. وهناك ٨ محتجزين بانتظار المحاكمة. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة ثلاثة أشخاص من بينهم على الأكثر للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية.

ولا يزال ١٨ متهما طليقي السراح. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة معظم هؤلاء المتهمين للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية. وقد يكون البعض منهم قد توفى، بينما قد لا يعثر على أثر لآخرين.

وستُنجز القضايا المتعلقة بالمتهمين الذين تجري محاكمتهم حاليا، والبالغ عددهم ٢٢ متهما، اعتبارا من عام ٢٠٠٧ فصاعدا. وستبدأ محاكمات المتهمين المتبقين المقرر محاكمتهم في أروشا فور إتاحة الدوائر الابتدائية وقاعات المحاكم. واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يقدر أن المحكمة، بنهاية عام ٢٠٠٨، ستكون قد أنجزت محاكمات تشمل ٦٥ إلى ٧٠ شخصا.

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الوثيقة صيغة مستكملة ومنقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وتأخذ في الاعتبار قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد صيغت الوثيقة تدريجيا استنادا إلى إسهامات من الرئيس والمدعي العام والمسجل. وكان أساس المشاورات فيما بين هذه الأجهزة الثلاثة في الأصل وثيقة معنونة ”استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام“، تضمنت التطورات حتى ٢٩ نيسان/أبريل

٢٠٠٣[١]. أما هذه الوثيقة، وهي التقرير التاسع عن استراتيجية الإنجاز، فتستند إلى معلومات منقحة قدمها المدعي العام، وإلى ما طرأ من مستجدات في عام ٢٠٠٧[٢].

٢ - وتجدر الإشارة إلى أن أول متهم نُقل إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦. ومنذ بدء أول محاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدرت المحكمة ٢٧ حكما شملت ٣٣ متهما. ومن بين هؤلاء أُدين ٢٨ شخصا، وحُكم ببراءة خمسة أشخاص. ويقضي حاليا ستة من هؤلاء المدانين بأحكام نهائية عقوباتهم في مالي. وتبلغ المحصلة الإجمالية لفترة الولاية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) تسعة أحكام تشمل ١٤ متهما، ويمثل هذا ضعف عدد المتهمين الذين جرت محاكمتهم في فترة الولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). وفي فترة الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، بدأت المحكمة حتى الآن النظر في ٢١ قضية تشمل ٢٩ متهما، وأصدرت ١٢ حكما تشمل ١٢ متهما. في حين سيصدر الحكم الثالث عشر (متهم واحد) قريبا. وأُنجزت محاكمة أخرى تضم متهمين عديدين (أربعة متهمين) والتي بدأ النظر فيها في الولاية الثانية. وترد المعلومات المذكورة أعلاه في الجدول الوارد بالمرفق الأول.

٣ - وبالإضافة إلى الأشخاص الذين أُنجزت قضاياهم في المرحلة الابتدائية والبالغ عددهم ٣٣، والقضيتين (تشملان خمسة أشخاص إجمالا) اللتين في مرحلة تحرير الأحكام، ثمة ٢٢ متهما تشملهم تسع محاكمات. ومن هذه المحاكمات أربع قضايا تشمل عدة متهمين, وهي كبيرة الحجم للغاية، وهي: قضية بوتاري (ستة متهمين)، وقضية الحكومة (أربعة متهمين)، وقضية العسكريين الثانية (أربعة متهمين)، وقضية كاريميرا وآخرين (ثلاثة

(١) قُدمت الصيغة الأولى لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مقر الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأُعدت تلك الوثيقة في سياق الفقرة ١٥ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣)، التي تنص على أن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ينبغي أن تتضمن ''معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين تطوير استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية''. وقُدمت صيغة ثانية لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مقر الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وشكلت هذه الوثيقة أساس طلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين ''في أي وقت من الأوقات'' من أربعة إلى تسعة قضاة. وقُدمت الصيغ من الثالثة إلى السابعة لاستراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥، و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي.

(٢) بعد الخطاب الأول الذي ألقاه أمام مجلس الأمن السيد حسن ب. جالو، المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام باستعراض جميع القضايا التي لم تكن قيد المحاكمة في ذلك الوقت، بغية تحديد القضايا التي يمكن إنجازها على نحو معقول ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣. وكانت الوثيقة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المعنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام'' ثمرة لهذا الاستعراض.

متهمين). وهناك خمس محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا، وهي: قضية زيغيرانييرازو (التي بدأت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، وقضية بيكيندي (التي بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وقضية نتشاميهيغو (التي بدأت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وقضية روكوندو (التي بدأت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). وقضية ريتراهو (التي بدأت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) وبناء على ذلك، يبلغ مجموع عدد المتهمين الذين أنجزت محاكماتهم أو لا تزال منظورة ٦٠ متهما. ومن المقرر أن يبدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ نظر قضية أخرى بها متهم واحد. ويرد أدناه (ثانيا) المزيد من التفاصيل.

٤ - ويوجد ٨ محتجزين بانتظار بدء محاكماتهم. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة ثلاثة أشخاص للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية. وسيُنظر في قضايا المحتجزين المتبقين عندما تسمح قدرة المحكمة بذلك (ثالثا والفقرة ٢٩).

٥ - وهناك ١٨ متهما طليقو السراح. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة قضايا معظم هؤلاء الأشخاص للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية (خامسا وسادسا).

٦ - وربما يكون بعض المتهمين طليقي السراح قد لقي حتفه، بينما قد لا يُلقى القبض على البعض الآخر. وبناء على ذلك، ربما يقل العدد الفعلي للأشخاص المقدمين للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن العدد المتوقع أعلاه. وكجزء من استراتيجية الإنجاز، صاغ المدعي العام برنامجا أكثر حزما لتعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم. وجرت إعادة تنظيم وتعزيز قسم فريق التعقب في شعبة التحقيقات. كما زار المدعي العام عددا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية كفالة دعمها السياسي وتعاونها من أجل إلقاء القبض على الفارين وإحالتهم.

٧ - ويرى المدعي العام أنه يمكن محاكمة نحو ٤٠ من المشتبه فيهم في إطار الولاية القضائية الوطنية. وهو يجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض، وقام بالفعل بإحالة ملفات ٣٠ قضية إلى رواندا وملف قضية واحدة إلى بلجيكا.

٨ - وينص قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) على إتمام جميع أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول عام ٢٠١٠. ومن الصعب في هذه المرحلة بيان استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي مرتبطة باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأحكام الصادرة حتى الآن قد استؤنفت. وفضلا عن عدد من قرارات الاستعراض، أصدرت محكمة الاستئناف حكما في طلب استئناف آخر (ندنداباهيزي) في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتوجد خمسة أحكام،

تشمل سبعة أشخاص، قيد الاستئناف (قضية وسائط الإعلام، وموهيمانا، وسيمبا، وموفونيي، وسيرومبا)، ومن المقرر صدور الحكم في قضية موهيمانا في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يستمر عبء عمل دائرة الاستئناف، الثقيل بالفعل، في الزيادة في جميع الاحتمالات. وقد لوحظ من خلال تجارب سابقة أن طلبات الاستئناف تُقدم عادة من كلا الطرفين (ومن كل الأطراف في حالة القضايا التي تشمل عدة متهمين). ولذلك، فالعدد الحقيقي لطلبات الاستئناف أكبر بكثير من عدد الأحكام المستأنفة. وبانخفاض عبء العمل في الدوائر الابتدائية، سيتحول التركيز إلى دائرة الاستئناف، حيث يُتوقع حدوث زيادة كبيرة في حجم العمل. ومما يضاعف من هذه الزيادة أن قضاة دوائر الاستئناف ينظرون أيضا في طلبات استئناف أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستبرز الحاجة، في مرحلة ما، إلى زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف إذا كانت هناك توقعات معقولة بإنجاز النظر في جميع طلبات الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠. وسيتطلب هذا إدخال تعديل على النظام الأساسي.

٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦٤٨، الذي مدد مدة ولاية جميع القضاة الدائمين بالمحكمة الدولية لرواندا لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مدّد القرار ١٧١٧ مدة ولاية جميع القضاة المخصصين في المحكمة الدولية لرواندا لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويوفر هذا للمحكمة الاستمرارية والاستقرار واليقين اللازمين للتخطيط الكفؤ والفعال للمحكمات.

ثانيا – أنشطه الدوائر

١٠ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكمها في ''قضية وسائط الإعلام''، التي كانت نظرت فيها خلال فترة الولاية الثانية. وظلت الدائرة تنظر أيضا في بقية قضية العسكريين الأولى (باغوسورا، وكابيليغي، ونتاباكوزه، ونسينغيومفا) وهي القضية التي كانت أحيلت إليها من الدائرة الابتدائية الثالثة السابقة. وانتهى الادعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ من مرافعته بعد أن طلب الاستماع إلى ٨٢ شاهدا. وبدأ الدفاع مرافعته في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وانتهى منها في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسارت محاكمة العسكريين الأولى في مسار مزدوج مع محاكمة ندينداباهيزي (من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) التي صدر الحكم فيها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ ومحاكمة سيمبا (من ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤) التي صدر الحكم فيها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ ومحاكمة مبامبارا (من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) التي صدر الحكم فيها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ ومحاكمة كاريرا (من ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، التي يتوقع

أن يصدر الحكم فيها قريبا، ومحاكمة ريتراهو (من ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)[٣]. كما صدر الحكم في قضية سيروغيندو في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (بعد إقراره بأنه مذنب).

١١ - وخلال فترة الولاية الثانية، نظرت الدائرة الابتدائية الثانية في ثلاث قضايا بشكل متزامن. وصدر الحكم في قضية كاجيليجيلي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وانتهت محاكمة كاموهاندا بصدور الحكم في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. أما قضية بوتاري، فهي قضية ذات ملف ضخم بوجه خاص. ذلك أنها تشمل ستة متهمين وهو أكبر عدد من المتهمين تقاضيهم المحكمة في آن معا (نييراماسوهوكو، ونتاهوبالي، ونسابيمانا، ونتيزيريايو، وكانياباشي، وندايامباجي[٤]. وخلال فترة الولاية الثالثة، أعطت الدائرة الابتدائية الثانية الأولوية لإنجاز محاكمة بوتاري. واختتم الادعاء مرافعته بعد أن طلب الاستماع إلى ٥٩ شاهدا وبدأ الدفاع مرافعته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بدأت الدائرة الابتدائية البت في قضية الحكومة المتورط فيها أربعة وزراء (بيزيمونغو، وموغيتري، وبيكامومباكا، وموغيرانيزا). ويقوم الدفاع حاليا بعرض مرافعته التي شرع فيها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأت محاكمة العسكريين الثانية. وانتهى الادعاء في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ من عرض مرافعته بينما لم ينته الدفاع بعد من مرافعته الجارية التي شرع فيها في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وصدر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الحكم في محاكمة موفونيي التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وصدر أيضا حكمان استنادا إلى وجود إقرار من المتهم بأنه مذنب: في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، في قضية بيزنغيمانا وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في قضية نزابيريندا. وبدأت محاكمة روكوندو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وانتهى فيها الادعاء من مرافعته.

---

(٣) ''السير في مسار مزدوج'' يعني أن يُنظر في محاكمتين في فترات متعاقبة، على النحو التالي: تستمر المحاكمة (ألف) خمسة أسابيع، ثم المحاكمة (باء) خمسة أسابيع، ثم المحاكمة (ألف) خمسة أسابيع، إلى آخر الأمر. ويغادر محامي الدفاع في المحاكمة (ألف) أروشا أثناء نظر المحكمة في القضية (باء). والغرض من هذا النظام هو استعمال فترات التوقف التي لا سبيل لتفاديها في محاكمة ما، من أجل كفالة إحراز تقدم في قضية أخرى. وتتيح فترات التوقف هذه للمدعي العام والدفاع التحضير للمرحلة التالية من الإجراءات (عن طريق استجواب الشهود، إلى غير ذلك، على سبيل المثال).

(٤) أحد قضاة هذه الدائرة لم ينتخب من جديد لفترة الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، نظرا لأن مجلس الأمن لم يمدد له في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) ولايته ليتسنى له مواصلة مهامه كقاض في قضية بوتاري. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة وفقا للمادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد'') استمرار المحاكمة بمشاركة قاض بديل. ورفضت دائرة الاستئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الطعون التي قدمت ضد ذلك القرار الذي اتخذته الدائرة.

١٢ - وخلال فترة الولاية الثالثة، نظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في ثلاث قضايا بشكل متزامن، وهي: قضية سيمانزا (متهم واحد، صدر الحكم فيها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣)، ومحاكمة سيانغوغو التي شملت ثلاثة متهمين (نتاغيرورا، وباغامبيكي، وإمانيشيموي؛ وصدر الحكم فيها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤)، ومحاكمة العسكريين الأولى. وكانت هذه القضية أحيلت إلى الدائرة الابتدائية الأولى (الفقرة ١٠)، في أعقاب إعادة تشكيل الدوائر في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي فترة الولاية الثالثة، نظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في محاكمة غاكومبيتسي (من تموز/يوليه ٢٠٠٣) التي صدر الحكم فيها في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ومحاكمة موهيمانا (من آذار/مارس ٢٠٠٤) التي صدر الحكم فيها في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبدأ النظر في قضية كاريميرا وآخرين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعقب صدور قرار دائرة الاستئناف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وحيثياته في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تعين بدء المحاكمة من جديد. وفي وقت لاحق، فصلت قضية أحد المتهمين، هو أندريه رواماكوبا، عن هذه القضية، وبدأت محاكمته في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي انتهت إلى صدور حكم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبدأ النظر في محاكمة كاريميرا وآخرين، التي يَمثُل فيها المتهمون الثلاثة الباقون في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أمام قسم آخر من أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة. ويقوم الادعاء حاليا بعرض مرافعته. وعلى صعيد محاكمة سيرومبا التي بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقرر النطق بالحكم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبدأت محاكمة زيغيرانييرازو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأنهى الادعاء مرافعته في أواخر عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن ينتهي الدفاع من مرافعته في عام ٢٠٠٧. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة الحكم في قضية روتاغانيرا (بعد إقراره بالجرم). وبدأ أحد أقسام الدائرة الابتدائية محاكمة بيكيندي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبدأ قسم آخر النظر في قضية نتشاميهيغو في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد انتهى الادعاء من عرض مرافعته في كلتي القضيتين.

١٣ - وأسفرت القضايا الثماني عشرة التي مَثُل في كل منها متهم وحيد، والتي بدأت في فترة الولاية الثالثة، عن إصدار حكمين في عام ٢٠٠٤ (غاكومبيتسي وندينداباهيزي)، وثلاثة أحكام في عام ٢٠٠٥ (روتاغانيرا، الذي أقر بالجرم؛ وموهيمانا؛ وسيمبا)، وستة أحكام في عام ٢٠٠٦ (بيزينغيمانا وسيروغيندو اللذان أقرا بأنهما مذنبين؛ وموفونيي، ومبامبارا، ورواماكوبا، وسيرومبا)، وحكم واحد حتى الآن في عام ٢٠٠٧ (نزابيريندا، الذي أقر بأنه مذنب). ومن المتوقع أن يصدر قريبا حكم آخر. ويرد في المرفق ٢ استعراض عام للمحاكمات الجارية.

ثالثا – المحتجزون المتبقون

١٤ – ينتظر ثمانية محتجزين بدء محاكمتهم. وقضاياهم إنما هي جميعها قضايا يمثل فيها متهم وحيد في كل قضية، وسيبدأ البت في بعضها في عام ٢٠٠٧ رهنا بطاقة الدوائر الابتدائية وقاعات المحكمة على استيعابها. وترد في المرفق الثالث قائمة بأسماء هؤلاء المحتجزين.

١٥ – ويجوز ألا تحاكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالضرورة جميع هؤلاء الأشخاص المتبقين الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام. وسيسترشد الادعاء، عند تحديده لمن سيحال من الأفراد المعنيين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بضرورة التركيز على أولئك الذين يدعى أنهم كانوا يشغلون مناصب قيادية، وأولئك الذين هم، في نظر الادعاء، يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية. ويتفق هذا النهج مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفيما يلي المعايير التي ستأخذ بعين الاعتبار في تحديدهم:

- المركز الذي يُزعم أن الشخص المعني كان يشغله عند وقوع أعمال الإبادة الجماعية ومدى ضلوعه في تلك الأعمال؛
- ما يُدعى وجوده من علاقة للشخص بقضايا أخرى؛
- ضرورة تغطية المناطق الجغرافية الرئيسية من رواندا التي يُزعم أن الجرائم ارتُكبت فيها؛
- توافر أدلة الإثبات ضد الشخص المعني؛
- وجود إمكانية حقيقية للقبض على الشخص المعني؛
- التوصل في التحقيق إلى عناصر تستحق إحالتها إلى دولة من الدول لتحريك دعوى أمام محاكمها الوطنية.

١٦ – وعلى أساس هذه المعايير، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا ثلاثة أشخاص من المحتجزين الحاليين كحد أقصى إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمتهم[٥]. وستتولى الدوائر الابتدائية البتّ في طلبات الإحالة. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اتخذ القرار الأول بشأن إحالة القضايا عندما بتت دائرة ابتدائية في طلب المدعي العام إحالة قضية ميشيل باغاراغازا إلى هولندا (الفقرة ٣٧).

(٥) بما أن المناقشات مع الدول جارية حاليا، فإنه لا يمكن تحديد القضايا التي تشمل المحتجزين الذين قد يحالون إلى سلطات قضائية وطنية.

رابعا – حجم العمل المتبقي المتصل بالمحتجزين

ألف – ملاحظات عامة

١٧ – يبين التحليل الوارد أعلاه (الفرعان الثاني والثالث) أنه، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بثلاثة وثلاثين شخصاً، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستصدر أحكاماً بشأن أربع عشرة قضية على الأقل تتعلق بما لا يقل عن ثلاثين شخصاً اعتباراً من عام ٢٠٠٧ فصاعداً (قضية بها متهم واحد وقضية بها متهمين عديدين في مرحلة تحرير الأحكام؛ واثنين وعشرون متهماً قيد المحاكمة حالياً وثلاثة محتجزين على الأقل)[٦]. وعليه، فإنه ليس ثمة ضرورة لتقدير المهلة الزمنية اللازمة لإنجاز محاكمات هؤلاء الأشخاص.

١٨ – وفي الصيغ السبع الأولى لاستراتيجية الإنجاز، استندت الحسابات والتقديرات إلى مدة اثنين وستين يوما كمتوسط لفترة محاكمة كل متهم. وحساب مدة الأيام الاثنين والستين لكل متهم هو حساب تقديري[٧].ومن أجل تيسير الوصول إلى المراجع، يرفق بهذه الوثيقة الجدول الذي شكل الأساس لتقدير أيام المحاكمة الاثنين والستين لكل متهم (المرفق ٤). وفي هذه الوثيقة، ومع بقاء تسعة عشر شهراً حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإن التركيز الموجه إلى الحسابات يقل، بينما يزداد على تقييم المهلة الزمنية المطلوبة بناءً على معرفة محددة ومستكملة لنطاق وطابع القضايا المتبقية. وقد اتبع هذا النهج أيضاً في الصيغة الثامنة لاستراتيجية الإنجاز (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

١٩ – وتقدير الوقت اللازم لإنجاز المحاكمات له مصاعبه. فقد تبين أولاً أن التقديرات في تقارير استراتيجية الإنجاز السابقة تقوم على أساس عدد من الشهود والساعات المطلوبة لتقديم حجج الادعاء واستجواب الشهود وتقديم حجج الدفاع. وقد أحرز منذ ذلك الحين تقدماً كبيراً في محاكمات كثيرة.

٢٠ – وثانياً، يتوقف طول مدة استجواب الدفاع للشهود على عوامل تتصل بكل قضية على حدة. وتدل الخبرة على أنه في القضايا التي تتعلق بمتهم واحد، يستغرق عموماً

---

(٦) تتعلق الأربع عشرة قضية بثلاثين متهما، وهي قضية بوتاري (٦)، وقضية العسكريين الأولى (٤)، وقضية الحكومة (٤)، وقضية العسكريين الثانية (٤)، وقضية كاريمبرا وآخرين (٣)، وقضية زيغيرانيبرازو (١)، وقضية كاريرا (١) وقضية بيكيندي (١)، وقضية نتشاميهيغو.(١)، وقضية روكوندو (١)، وقضية ريتراهو (١)، بالإضافة إلى ثلاثة محتجزين على الأقل.

(٧) في بعض الحالات، كان وقت المحاكمة أقل كثيراً عن فترة الاثنين والستين يوماً المخصصة لمحاكمة كل متهم (إليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا: ثلاثون يوماً لمحاكمة كل متهم؛ نييتيكيغا: خمسة وثلاثون يوماً؛ غاكومبيتسي: اثنان وثلاثون يوماً؛ ندينداباهيزي: سبعة وعشرون يوماً؛ موهيمانا: أربعة وثلاثون يوماً؛ مبامبارا: ثمانية وعشرون يوما؛ كاريرا: ثلاثة وثلاثون يومًا). واستغرقت قضايا أخرى أكثر من اثنين وستين يوماً.

استجواب الادعاء للشهود قدر ما يستغرقه تقريباً الاستجواب الرئيسي للشهود. وقد يستغرق في بعض الحالات مدة زمنية أقصر. أما في المحاكمات التي بها متهمين عديدين، فإن الوقت الذي يستغرقه استجواب الدفاع للشهود غالبا ما يتجاوز الوقت الذي يستغرقه الادعاء في استجوابهم، لا سيما إذا قدم الشاهد دليلاً يورط أكثر من متهم أو جميع المتهمين. ويُفترض، كأداة من أدوات العمل، ألا يتجاوز عادةً مجمل الوقت المخصص لاستجواب الدفاع أحد الشهود مجمل الوقت المخصص لاستجواب الادعاء له عند النظر في جميع القضايا برمتها. وفي هذا الصدد، يؤخذ في الحسبان أن قائمة شهود الادعاء تتقلص عادةً خلال سير المحاكمة.

٢١ - ويشار أخيراً، إلى أنه يتعذر الحصول على معلومات عن مرافعات الدفاع، خاصةً وأن نظر معظم هذه القضايا لم يبدأ بعد، وأن هناك مسألة السرية عندما يتعلق الأمر باستراتيجية الدفاع في المحاكمة. ويفترض، كأداة من أدوات العمل، ألا يتجاوز الوقت اللازم لمرافعة الدفاع الوقت الذي تستغرقه مرافعة الادعاء. وتدل التجربة أنها قد تستغرق وقتاً أقل في بعض الأحيان.

٢٢ - وتشمل العوامل التي تؤثر على وقت المحاكمة عدد التهم الموجهة في لائحة الاتهام وفداحة الجرائم المزعومة؛ والمناصب التي يُزعم أن المتهمين كانوا يشغلونها والأدوار التي يُزعم بأنهم قاموا بها وما إذا كان يُزعم أنهم ارتكبوا الأعمال بمفردهم أو بالاشتراك مع آخرين، الأمر الذي يحدد بالتالي ما إذا كانوا سيحاكمون بمفردهم أم مع آخرين؛ وطبيعة الشهادات المدلى بها ونطاقها وطولها.

باء - المحاكمات الجارية

٢٣ - بلغت المحاكمات الجارية مراحل مختلفة من الإنجاز. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المحكمة الدولية في إنجاز القضايا الأربع المتبقية والتي يضم كل منها عدة متهمين. وفي محاكمة بوتاري (الفقرة ١١)، تشارف قضية رابع المتهمين الستة على الانتهاء. ومن المتوقع إنجاز المحاكمة في عام ٢٠٠٧.

٢٤ - وفي محاكمة العسكريين الأولى (الفقرة١٠)، أنهى الدفاع مرافعته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ومن المقرر تقديم المرافعة الختامية خلال الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٢٥ - وفي قضية الحكومة (الفقرة ١١)، توشك المرافعة الثانية من مرافعات الدفاع الأربع على الانتهاء. ومن المتوقع أن تنجز هذه القضية في أواخر عام ٢٠٠٧. ومن المرتقب أن يصدر الحكم في عام ٢٠٠٨.

٢٦ - وانتهت مرافعة الادعاء في المحاكمة الثانية للعسكريين في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الفقرة ١١). وبدأت مرافعة الدفاع في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.

٢٧ - وتعد محاكمة كاريميرا وآخرين (الفقرة ١٢) محاكمة معقدة بشكل خاص. وإثر انسحاب أحد القضاة من هذه المحاكمة لأسباب صحية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ظلت الإجراءات معلقة ريثما تنتهي الإجراءات الرامية إلى تحديد إمكانية مواصلة هذه القضية مع قاض بديل. وإثر صدور حكم دائرة الاستئناف في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وتعيين قاض بديل لهذه القضية في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تقرر استئناف محاكمة كاريميرا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد اتخذت الدائرة الابتدائية خطوات تكفل إتمام الادعاء لمرافعته قبل نهاية عام ٢٠٠٧. ويؤمل بأن تنتهي المحاكمة في أواخر عام ٢٠٠٨، مع أنه لا يمكن استبعاد احتمال إرجاء هذه القضية، ولا سيما في مرحلة كتابة الحكم، إلى بداية عام ٢٠٠٩.

٢٨ - وبالانتقال الآن إلى القضايا المتهم فيها شخص واحد، فقد انتهت مرافعة الادعاء في قضية زيغيرانييرازو (الفقرة ١٢) ولا تزال مرافعة الدفاع جارية. ومن المتوقع لهذه المحاكمة أن تنتهي في عام ٢٠٠٧. ومن المرتقب أيضاً إنهاء الاستماع إلى مرافعات الدفاع في محاكمة بيكيندي (الفقرة ١٢) وقضية نشاميهيغو (الفقرة ١٢) وقضية روكوندو (الفقرة ١١) في عام ٢٠٠٧.

جيم - المحتجزون في انتظار المحاكمة

٢٩ - هناك ثمانية محتجزين في أروشا لم تبدأ محاكماتهم بعد. ويعتزم المدعي العام إحالة ثلاثة منهم كحد أقصى للمحاكمة في إطار الولاية القضائية الوطنية (الفقرات ١٤-١٦). وستبدأ محاكمة العدد المتبقي من المحتجزين فور أن تسمح بذلك طاقة الدوائر الابتدائية وقاعات المحكمة. وقضية نسنجيمانا، وهي إحدى القضايا، ستبدأ في حزيران/يونيه. وإنجاز قضية العسكريين الأولى وقضيتي بوتاري والحكومة في الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ (الفقرات ٢٣-٢٥) سيتيح تدريجياً للقضاة المنشغلين حاليا بنظر القضايا التي تضم متهمين متعددين نظر القضايا المتبقية التي تضم متهما واحدا.

خامسا - عبء العمل المتعلق بالأشخاص الطلقاء ولوائح الاتهام الجديدة

٣٠ - يوجد في الوقت الراهن ثمانية عشر متهماً طليقاً ينوي المدعي العام طلب إحالة معظمهم إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمتهم.

٣١ - وقد بينت استراتيجية الإنجاز الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أنه كان هناك ستة وعشرون من المشتبه فيهم طلقاء. وبما أن استراتيجية المدعي العام تتمثل في محاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤ (الفقرات ١٤-١٦)، فقد تقلص عدد المشتبه فيهم قيد التحقيق إلى ستة عشر في وثيقة استراتيجية الإنجاز الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٨]. وإثر انتهاء التحقيقات المتعلقة بالإبادة الجماعية، أُقفلت ملفات ثمانية من هؤلاء الأشخاص لعدم وجود أدلة. وأقرت في عام ٢٠٠٥ ثمانية لوائح اتهام ضد المشتبه فيهم الثمانية المتبقين. وما زال خمسة من هؤلاء الأشخاص فارين وهم من ضمن الثمانية عشر الفارين المذكورين أعلاه. وأخذ كذلك المدعي العام في الحسبان، وفقاً لما أكد عليه القرار ١٥٠٣، ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المتمثلة في التحقيق في تقارير واردة عن انتهاكات ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية.

٣٢ - وكانت جميع التحقيقات المتعلقة بالإبادة الجماعية قد أُنجزت بحلول عام ٢٠٠٤ وفقاً لما طُلب في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وعلاوةً على ذلك، فإنه عندما قدمت لوائح الاتهام الثماني للإقرار في عام ٢٠٠٥، كفل المدعي العام أن تكون هذه القضايا جاهزة للمحاكمة، أي أن تكون جميع التحقيقات المحددة والمعتمدة قد أنجزت، وأن يكون مشروع المذكرة التمهيدية للادعاء قد أعد، مع مسودات للمستندات المعروضة وقوائم الشهود، وإتمام التحرِّيات بشأن الأدلة المكشوف عنها (حتى ذلك الحين). وهذا يضمن '١' عدم حصول تأخير في الأعمال التحضيرية للمحاكمة حينما يُسلم المتهم للمحكمة الدولية؛ '٢' إمكانية إسناد القضية بشكل أسهل إلى فريق ادعاء جديد إذا اقتضى الأمر ذلك؛ '٣' إمكانية إحالة القضية إلى قضاء وطني عملا بالقاعدة ١١ مكرراً من القواعد الإجرائية للمحكمة.

٣٣ - ومتى صدرت لائحة اتهام بحق شخص ما، يتعين مواصلة إجراء تحقيقات مستفيضة لدعم فريق المحاكمة. وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تحقيقات إضافية للاستعاضة عن أدلة الشهود الذين ربما توفوا وللمساعدة على استجواب الشهود قبل سفرهم إلى أروشا ولتكملة الأدلة وتعزيزها وللرد على حجج الدفاع وأي طعن محتمل آخر. ويواصل مكتب المدعي العام تقديم الدعم فيما يتصل بالمحاكمات الجارية والاستئنافات. وستحدث الآن نقلة من التركيز على التحقيقات التقليدية إلى التركيز على دعم المحاكمات وطلبات الاستئناف.

(٨) الرقم الوارد في صيغة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لاستراتيجية الإنجاز هو خمسة عشر. والرقم الصحيح هو ستة عشر.

٣٤ - وبعض المتهمين الفارين هم على وجه التحديد متهمون يشغلون مناصب رفيعة أو مدعى بأنهم ارتكبوا جرائم ينبغي التعامل معها على المستوى الدولي. ومثال واضح على ذلك وارد في قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٣) هو فليسيان كبوغا الذي يختبئ في شرق أفريقيا. فإنه لا يزال هاربا رغم الجهود المكثفة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فضلاً عن الضغوط الدولية، وسيؤثر ذلك على تراث هذه المحكمة وسيولد انطباعاً عن الإفلات من العقاب في حال عدم جلب هؤلاء الأشخاص للمحاكمة لإقرار إدانتهم أو براءتهم. وفي حال اعتقالهم في وقت متأخر جداً عن موعد محاكماتهم التي من المتوقع أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أو القبض عليهم بعد ذلك التاريخ، فإنه ينبغي إيجاد حل يضمن محاكمتهم.

سادسا - القضايا المحالة من المدعي العام إلى السلطات القضائية الوطنية

٣٥ - أشارت استراتيجية الإنجاز لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إلى أنه تم تحديد حوالي أربعين قضية تقرر إحالتها إلى السلطات القضائية الوطنية. ووفقا لاستراتيجية الإنجاز لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام المدعي العام بزيادة عدد هذه القضايا إلى إحدى وأربعين قضية. ويجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وينوي المدعي العام في بعض الحالات إحالة ملفات قضايا اكتملت التحقيقات بشأنها وأصبحت جاهزة للمحاكمة، وفي حالات أخرى إحالة ملفات قضايا تقتضي قيام البلد المتلقي بإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها. وقرار إحالة القضايا إلى أجهزة القضاء الوطنية هو قرار قضائي في الحالات التي صدرت بشأنها لائحة اتهام. وبالإضافة إلى ذلك، يرتئي المدعي العام إحالة ملفات قضايا اثنين وثلاثين مشتبهاً فيهم إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم. وتجري هذه العملية حاليا. وقد أحيلت بالفعل ملفات قضايا ثلاثين شخصا إلى رواندا، وملف مشتبه فيه واحد إلى بلجيكا.

٣٦ - وثبت لمكتب المدعي العام من خلال مناقشات أولية أجراها مع السلطات الوطنية أن قوانين الدولة التي يوجد فيها بعض الأشخاص المشتبه فيهم قد لا تمنح الدولة ولاية قضائية على هؤلاء المشتبه فيهم أو الجرائم التي يُزعم أنهم ارتكبوها. وقد قامت دول أخرى بالتحقيق في القضايا و لم تواصل السير فيها، وقد تكون غير مستعدة لفتحها مجددا. ويُقيم العديد من المشتبه فيهم في بلدان أقل نموا حيث النظم القضائية مثقلة بعبء محاكمة المتهمين من البلد نفسه. ويعتقد المدعي العام أنه من المهم بحث إمكانية إحالة الملفات إلى البلدان الأفريقية التي يعيش فيها بعض المتهمين في الوقت الراهن، على الرغم من الصعوبات المذكورة آنفا.

٣٧ - وحتى الآن تم تقديم طلب إحالة واحد عملا بالقاعدة ١١ مكررا. ورفضت الدائرة الابتدائية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ طلب الادعاء إحالة القضية المرفوعة ضد مايكل باغاراغازا

إلى النرويج. وقد أيدت دائرة الاستئناف هذا القرار في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبعد العثور على دولة أخرى مستعدة لاستلام هذه القضية، قُدم طلب جديد لإحالة هذه القضية للمحاكمة بواسطة قضاء وطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وافقت الدائرة على إحالة قضية باغاراغازا للمحاكمة في هولندا.

٣٨ - وتثير إحالة القضايا إلى رواندا عدة مشاكل، تتعلق واحدة منها بعقوبة الإعدام التي تطبق على قضايا الإبادة الجماعية، وإن كان تنفيذها نادرا. ومن التطورات المحمودة التي حدثت منذ صدور تقرير استراتيجية الإنجاز السابقة أن رواندا أصدرت قانونا تستبعد فيه، في جملة أمور، تنفيذ عقوبة الإعدام للقضايا المحالة من المحكمة الدولية أو من الدول. وتنظر المحكمة الدولية حاليا في مسألة قدرة النظام القضائي في رواندا على استيعاب هذه القضايا في وقت يواجه فيه صعوبات في التعامل مع الآلاف من القضايا المحلية المتصلة بعملية الإبادة الجماعية. وحيث أن رواندا هي وجهة الكثير من القضايا التي تقرر إحالتها، لذلك فقد تؤثر مسألة الموارد على تنفيذ الإحالة المقترحة للقضايا إلى رواندا. وتجري المحكمة الدولية حاليا برامج للإسهام في بناء القدرات في رواندا (المرفق ٥).

٣٩ - وسيبدأ المدعي العام في إجراء مناقشات مع الدول بشأن إحالة القضايا ونقل الملفات. وسيشدد على الامتثال للمعايير الدولية التي تكفل المحاكمة العادلة أثناء البت في القضايا التي جرى إحالتها. وفي حال عدم إمكانية إحالة أو نقل هذه القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية، فإنه ستطرح اقتراحات بديلة على مجلس الأمن ويبين آثار ذلك على الميزانية.

سابعا - الاستراتيجيات السابقة والاستراتيجيات الحالية

٤٠ - **المرحلة التمهيدية**: عند بدء الولاية الثانية، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان هناك عدد كبير من التماسات المرحلة التمهيدية التي تنتظر البت فيها. وقد طلب الادعاء العام آنذاك ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة، وطلب في إحدى المرات التصديق على لائحة اتهام مشتركة لأكثر من ٢٠ مشتبها فيهم. غير أن قاضي التصديق رفض هذا الطلب، ثم طلب الادعاء الجمع بين عدد أقل من المتهمين، الذين يُزعم أنهم اشتركوا في نفس الفعل الإجرامي، مثل استخدام وسائط الإعلام أو أعمال المسؤولين العسكريين أو المسؤولين الحكوميين أو الجرائم التي زُعم ارتكابها في مناطق جغرافية معينة برواندا (بوتاري، سيانغوغو). وأدى ذلك إلى تقديم عدد كبير من الالتماسات من جانب الادعاء طُلب فيها إدخال تعديلات على لوائح الاتهام وضم المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عددا كبيرا من الالتماسات.

٤١ - وبناء عليه، كانت أولى الأولويات أمام الدوائر في عام ١٩٩٩ تقليل عدد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة بغية الانتقال بالقضايا إلى مرحلة المحاكمة. ولتيسير هذا الأمر، عدَّل القضاة القواعد للسماح بالنظر في الالتماسات على أساس المرافعات الخطية فقط، ومن جانب قاض وحيد. وأدت هذه التدابير المتخذة لتخفيض أعباء العمل الناجمة عن الالتماسات المعلقة إلى زيادة كفاءة الدوائر وتخفيض التكاليف المتصلة بجلسات الاستماع الشفوي للالتماسات المقدمة. وبعد تخفيض عدد الالتماسات التي لم يُبت فيها بعد إلى أدنى حد ممكن، طُلب إجراء ترجمة كاملة للوثائق والكشف عنها قبل شروع جميع الدوائر الابتدائية الثلاث في المحاكمة.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة في جلسة عامة التغييرات المدخلة على القواعد من أجل تنظيم عملية المحاكمة التمهيدية، وتقليص عدد الطعون الأولية التي كانت تؤخر بدء المحاكمات. وتتمتع الدائرة الابتدائية بسلطة تبسيط إجراءات المحاكمة من خلال عقد اجتماعات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع. وقد يُطلب من الأطراف، على الأخص، تقديم مذكرات تتناول المسائل المتعلقة بالوقائع والمسائل القانونية وتحدد المسائل المتنازع عليها، وتقديم قائمة بالشهود الذين يُعتزم استدعاؤهم إلى جانب موجز للوقائع والادعاءات المحددة في لائحة الاتهام التي سيدلي الشهود بشهادات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تقديم تقدير للوقت الذي سيستغرقه كل شاهد في تقديم شهادته، ويجوز للدائرة الابتدائية أن تأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت المخصص للشهود للإدلاء بالشهادة الأساسية. ويجوز للدائرة الابتدائية أيضا أن تطلب معلومات عن حالة المستندات المعروضة (القاعدتان ٧٣ مكررا، ومكررا ثانيا).

٤٣ - واتُّخذت خطوة مفيدة تمثلت في إنشاء اللجنة الابتدائية في عام ٢٠٠٣، وهي مؤلفة من ممثلين عن الدوائر وقلم المحكمة والادعاء. وقد عملت هذه اللجنة، التي تقيم اتصالا بمختلف أفرقة الدفاع، على تيسير تجهيز العديد من القضايا الجديدة للمحاكمة. وتدارس فريق عامل معني بالترجمة التحريرية سبل التعجيل بترجمة الوثائق، وبالتالي تجنب التأخير في الإجراءات القضائية.

٤٤ - ويسمح إقرار المتهم بأنه مذنب بتقصير مدة المحاكمات. وتبيِّن التجربة أن الدائرة لا تحتاج لأكثر من يوم واحد لتقتنع بأن إقرار المتهم بأنه مذنب هو إقرار قطعي صادر عن علم وبحرية وبمحض الإرادة. ويتطلب تحرير الحكم مدة محدودة. وخلافا للحالة السائدة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين أقروا بأنهم مذنبين في

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قليل[٩]. ويتعذر في هذه المرحلة تقدير عدد الذين وجهت إليهم اتهامات ممن قد يكون جوابهم مستقبلا إقرارا بأنهم مذنبين. وفي الجلسة العامة التي عقدتها المحكمة في أيار/مايو ٢٠٠٣، عُدلت القواعد بحيث أصبحت تتيح أساسا قانونيا لإبرام اتفاقات مع المتهمين بشأن إقرارهم بأنهم مذنبين.

٤٥ - **مرحلة المحاكمة:** تقوم جميع الدوائر الابتدائية بإجراء محاكمات على أساس المسار المزدوج (وفي بعض الحالات على أساس 'المسار الثلاثي'). ومع ذلك، فإن النظر في قضيتين كبيرتين أو أكثر على أساس المسار المزدوج عملية مضنية. ويتبين من الخبرة أن أفضل نموذج هو النظر على أساس المسار المزدوج في قضية كبيرة واحدة وقضية صغيرة واحدة.ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة ومعقدة جدا. وتستخدم المحكمة، عند الاقتضاء، ''نظام النوبات''، الذي يتضمن استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى. ويعمل نظام النوبات على أساس نوبة صباحية من الساعة ٨:٤٥ إلى حوالي الساعة ١٣:٠٠، ونوبة لفترة ما بعد الظهر تمتد حتى الساعة ١٨:٣٠ تقريبا.

٤٦ - وفي أعقاب الطلب الذي قدمته المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أنشأ بموجبه مجموعة من القضاة المخصصين تضم ثمانية عشر قاضيا. وكان الهدف من هذا الإصلاح، الذي أعقب قرارا مماثلا اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هو زيادة القدرات القضائية لمحكمة رواندا. وانتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين الثمانية عشر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وشغل أول قاض مخصص منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ووصل ثلاثة آخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبعد تقديم طلبين آخرين في ٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣)، الذي زاد فيه عددَ القضاة المخصصين الذين يمكن أن يشغلوا مناصبهم في نفس الوقت من أربعة إلى تسعة. ومنح أيضا مجلس الأمن للقضاة المخصصين سلطة البت في المسائل التمهيدية للمحاكمات، ووصل القاضي الخامس في آذار/مارس ٢٠٠٤. وسمح وصول القضاة المخصصين الخمسة ببدء أربع محاكمات جديدة ومواصلة

(٩) استندت الأحكام السبعة التالية إلى إقرار المتهمين بأنهم مذنبين: المدعي العام ضد جين كامباندا (١٩٩٨)؛ والمدعي العام ضد عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ والمدعي العام ضد جورج روغوي (٢٠٠٠)، والمدعي العام ضد فنسان روتاغانيرا (٢٠٠٥)، والمدعي العام ضد بول بينغيمانا (٢٠٠٦)، والمدعي العام ضد جوزيف سيروغندو (٢٠٠٦)، والمدعي العام ضد جوزيف نزابيرميندا (٢٠٠٧).

محاكمة قضية بوتاري. وبعد وصول القضاة المخصصين الأربعة الباقين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصبح بالإمكان بدء محاكمتين أُخريين[١٠].

٤٧ - وبفضل وجود تسعة قضاة مخصصين تمكنت المحكمة من إنشاء ستة أقسام للدوائر الابتدائية. غير أن النظام الداخلي للمحكمة يقضي بأن يضم كل قسم من أقسام الدائرة الابتدائية قضاة دائمين وقضاة مخصصين في نفس الوقت، وبالتالي فإن الاستخدام الكامل للقضاة المخصصين يعتمد على توافر القضاة الدائمين. وفي الوقت الحاضر يشارك عدد من القضاة الدائمين في محاكمات ضخمة[١١]. ولهذا السبب يصعب الإبقاء على ستة أقسام دائمة للدوائر الابتدائية. غير أن التجربة تدل على جدوى المسار المزدوج الذي يسمح بإجراء محاكمة مشتركة واحدة في نفس الوقت مع محاكمة تخص متهما واحدا، وانعقاد أقسام الدوائر الابتدائية في نوبات. وبالتالي يبلغ عدد أقسام الدوائر الابتدائية قرابة الستة، وإن كانت تلك الأقسام لا تنعقد جميعا بصورة دائمة[١٢].

٤٨ - ومن المهم التوصل إلى التوازن الصحيح بين المحاكمات التي تشمل متهمين متعددين والمحاكمات التي تشمل متهما واحدا. فبعض أقسام الدوائر الابتدائية تنعقد في نوبتين صباحية ومسائية. وتكون هذه الجلسات أقصر من أيام المحاكمات الكاملة بحوالي ساعتين. وجاء في نص استراتيجية الإنجاز الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن بناء قاعة رابعة للمحكمة سيسمح بمزيد من أيام المحاكمات الكاملة، وهو ما يزيد من التقدم في محاكمات تضم متهمين متعددين وزيادة سعة قاعات المحكمة للنظر في طلبات الاستئناف. وبعد الحصول على تبرعات من حكومتي النرويج والمملكة المتحدة أنشئت قاعة جديدة في وقت قياسي وافتتحت يوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٥. ويجري استعمالها استعمالا كاملا وهي تمثل عنصرا هاما جدا في استراتيجية إنجاز أعمال المحكمة.

---

(١٠) شارك القضاة المخصصون، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في المحاكمات الجديدة الأربع التالية: قضية اندينا باهيزي، وقضية الحكومة، وقضية كاريميرا وآخرون، وقضية موهيمانا. وبعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شارك قضاة مخصصون أيضا في هذه المحاكمات: قضية سيرومبا، وقضية العسكريين الثانية، وقضية رواماكوبا، وقضية موفوبي، وقضية مبامبارا، وقضية زيغيرانيرازو، وقضية كاريرا، وقضية بيكيندي، وقضية نتشامهيغو، وقضية روكوندو.

(١١) يشترك قاضيان دائمان في قضية بوتاري، وثلاثة في قضية العسكريين الأولى.

(١٢) كما ذُكر أعلاه (الفقرة ٣)، تقوم تسعة أقسام للدوائر الابتدائية إجمالا بالاستماع إلى الأدلة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦: قضية بوتاري، وقضية العسكريين الأولى، وقضية الحكومة، وقضية العسكريين الثانية، وقضية كاريميرا وآخرون، وقضية زغيرانيزيرو، وقضية بيكيندي، وقضية نتشامهيغو، وقضية روكوندو. وقد أمكن ذلك لأن بعض القضاة يشاركون في محاكمتين، إما نتيجة للعمل باستراتيجية المسار المزدوج أو العمل بنظام النوبات.

٤٩ - ورغم كل التدابير المتخذة للتعجيل بالإجراءات فإن بعض القضايا قد تستغرق مع ذلك وقتا طويلا فيما يبدو. وينبغي أن يذكر أن إجراء المداولات القضائية على الصعيد الدولي مهمة أكثر تعقيدا عن المداولات على الصعيد الوطني. فالقضايا في المحاكم المخصصة تتسم بقدر كبير من التعقيد من الناحية القانونية وناحية الوقائع، وهناك حجم هائل من الوثائق التي يتم عادة الكشف عنها أثناء محاكمة الأشخاص الذين يُدعى أنهم خططوا لارتكاب الأعمال الوحشية، بما فيهم من يُدعى أنهم أعضاء بارزون في الحكومة. ويجب ترجمة هذه الوثائق للأفرقة القانونية والمتهمين الذين قد يطلبون ترجمات لكل الوثائق إلى اللغة الرسمية الأخرى للمحكمة قبل ردهم على الطلبات الإجرائية أو الشروع في الإعداد للمحاكمة. وعدد الشهود كبير في كثير من الحالات ويتعين توفير ترجمة فورية لكل أقوال الشهود بثلاث لغات. وفي كثير من الحالات يتعين إخراج الشهود من بيئة صعبة وتوفير حماية لهم قبل الإدلاء بشهادتهم وبعدها، وأحيانا تغيير مكان إقامتهم. وينتمي الموظفون والمحامون المشاركون في القضايا إلى ثقافات وتقاليد مختلفة ويقتضي الاتصال الفعال مهارات جديدة وجهودا إضافية. وتأتي هيئات الإدعاء والدفاع من كل أنحاء العالم ويتبعون أساليب مختلفة للعمل في قاعة المحكمة. ويترك محامو الدفاع أعمالهم الخاصة ولا يستطيعون الاهتمام بقضاياهم الأخرى لفترات طويلة أثناء قيامهم بمهامهم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٥٠ - ومن بين العوامل التي ساهمت في تخفيض عدد أيام المحاكمة صعوبة مثول الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين. واتخذت المحكمة عدة خطوات لكفالة تقليل هذه العوامل إلى أدنى حد في المستقبل. وبالتحديد، تم تعديل قواعد المحكمة لتسمح للدائرة الابتدائية بمواصلة المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه أو عدم وجوده بصفة دائمة (المادة ١٥)[١٣]. وإصرار الدوائر الابتدائية على وجود اثنين من محامي الدفاع واقتضاء استمرار أحدهما في العمل في حالة مرض أو غياب المحامي الآخر سيقلل من حدوث انقطاع المحاكمات. وفي الوقت الحاضر يَمثُل الشهود من رواندا أمام المحكمة. ومن المهم أن يستمر ذلك دون تغيير.

٥١ - وتوضح التجربة أنه من العسير ضمان وجود الشهود في كل الحالات حتى مع الاستفادة من وجود شهود إضافيين في آروشا في حالة عدم وجود شهود. ومن الحالات التي تتكرر في الواقع أن يطالب الإدعاء أو الدفاع بمزيد من الوقت لإعداد الشهود للاستجواب الرئيسي. ويتعين أن تسمح الدوائر أيضا للادعاء والدفاع بوقت إضافي لإعداد واستجواب الشهود في حالات ظهور أدلة غير متوقعة أو تقديم أدلة بدون إخطار سابق حسب الأصول. ويتطلب الأمر وقتا كافيا لجلسات المحاكمة التمهيدية والمداولات بشأن الطلبات الإجرائية

(١٣) في ٢٠٠٣ حدث انقطاع في المداولات بسبب عدم إعادة انتخاب القضاة.

وكتابة الأحكام. وعندما تقترن هذه الظروف بمرض الشهود أو بأي شكل آخر من أشكال عدم وجودهم فإن ذلك لا يقتصر على تقليل عدد أيام المحاكمة ولكن يؤدي أيضا إلى تقليل عدد ساعات الجلسات لكل يوم من أيام المحاكمة. ومع ذلك ستواصل الدوائر جهودها لزيادة وقت البقاء في قاعة المحكمة.

٥٢ - **الموضوعات الإدارية:** يتوخى المدعي العام عند تقييمه للاحتياجات من الموارد البشرية من أجل تعزيز تنفيذ استراتيجية الإنجاز، أن يلتمس زيادة كبيرة في عدد محاميي المحاكمة والتوسع في قسم الاستئناف. وتقوم الحاجة أيضا إلى دعم على صعيد التحقيقات والصعيد الإداري. وسيتم معالجة هذه الزيادة من خلال إعادة توزيع الوظائف. ويتوقع المدعي العام أنه يمكن عند الاختتام المتوقع للتحقيقات أن يعاد توزيع بعض الوظائف التي يشغلها المحققون حاليا لزيادة عدد محاميي الادعاء والمستشارين القانونيين وغيرهم من الموظفين المطلوبين لأغراض المحاكمة. ومن المبادرات المهمة لإحراز استراتيجية الإنجاز إدخال تحسينات في إدارة المعلومات والأدلة وكذلك تعزيز الممارسات الادعائية السليمة (المرفق ٦).

٥٣ - ومع تحول تركيز المحكمة من عمليات التحقيق والاعتقال لينصب على المحاكمات، سيركز قلم المحكمة اهتمامه على التاريخ النهائي للمحكمة من جميع جوانب عملها. وقد اتخذت عدة تدابير لإتاحة مزيد من الدعم في إدارة المحاكمات. وأخيرا سترتبط التعاقدات التي يتم الدخول فيها أو بنود المعدات التي يتم شراؤها أو الموظفون الذين يتم تعيينهم بعلاقة أوثق باستراتيجية الإنجاز.

٥٤ - **الموارد الكافية:** لمراعاة الأطر الزمنية التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ و ١٥٣٤ يجب أن تواصل المحكمة حصولها على الموارد اللازمة. ففي عام ٢٠٠٤ فرضت إدارة الأمم المتحدة تجميدا على تعيين الموظفين الجدد في المحكمة بسبب تأخير دفع مساهمات الدول الأعضاء في المحاكم المخصصة. وهدد ذلك بإحداث تأثير كبير على استراتيجية الإنجاز. وبعد إنهاء التجميد في بداية عام ٢٠٠٥ تحسنت الحالة.

تاسعا - الاستنتاجات

٥٥ - كما جاء أعلاه (الفقرة ٣) يوجد الآن ٢٢ متهما في ٩ محاكمات (قضية بوتاري وقضية الحكومة، وقضية العسكريين الثانية وقضية كاريمرا وآخرون، وقضية يجيرانيرانزو وقضية بيكيندي وقضية نشاميغو وقضية روكوندو وقضية ريتراهو)، وتشمل هذه المحاكمات أربع محاكمات طويلة لأنها محاكمات مشتركة. وقد وصلت هذه المحاكمات إلى مراحل مختلفة من التقدم.

٥٦ - وفي استراتيجية الإنجاز لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كان من المتوقع استكمال ٣ محاكمات في ٢٠٠٤ (قضايا غاكومبيتسي ودينداباهيزي وموهيمانا). وقد تم الوفاء بهذا الهدف. وأعلن أيضا افتتاح ٣ محاكمات تشمل ٦ متهمين (سيمبا وسيرومبا والعسكرية الثانية) بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتحقق هذا التوقع أيضا.

٥٧ - وأشارت استراتيجية الإنجاز في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى أن الأحكام ستصدر في أواخر ذلك العام في قضية سيمبا وقضية سيرومبا إلى جانب الأحكام في قضيتي روتاغانيرا وموهيمانا التي صدرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥ على التوالي. وقد صدر الحكم في قضية سيمبا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتأخر استكمال المحاكمة في قضية سيرومبا بسبب الصعوبات الناشئة عن انسحاب المحامي الرئيسي ولكن الحكم سيصدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال عام ٢٠٠٦ صدر الحكم أيضا في ٥ قضايا أخرى (قضايا بيسينغيمانا وسيروغيندو ومبامبارا وموفوني ورواماكوبا).

٥٨ - وتحقق أيضا توقع بداية محاكمتين جديدتين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. فقد بدأ نظر قضيتي مبامبارا وزيجيرانيرانزو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على التوالي مع إصدار الحكم في القضية الأولى في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٥٩ - وسيصدر الحكم في قضية العسكريين الأولى في ٢٠٠٧ أو أوائل ٢٠٠٨. ومن المنتظر استكمال عرض الأدلة في قضية بوتاري في عام ٢٠٠٧ وفي قضية الحكومة في أواخر عام ٢٠٠٧ وفي قضية العسكريين الثانية في عام ٢٠٠٨ وفي قضية كاريميرا وآخرين في أواخر عام ٢٠٠٨ أو أوائل عام ٢٠٠٩. ومع انتهاء القضايا الجارية التي تضم متهمين متعددين سيمكن زيادة القضايا الجديدة التي تشمل متهما واحدا، رهنا بسعة قاعات المحكمة. وستبدأ محاكمة نسينجيمانا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتشير المعلومات إلى أنه قد يمكن إدراج قضية أخرى في المستقبل القريب. ومن المرجح نظر بقية القضايا المتوقعة التي تضم متهما واحدا أثناء عام ٢٠٠٨.

٦٠ - وتشير الإسقاطات المذكورة أعلاه إلى أن المحكمة ستستكمل بنهاية عام ٢٠٠٨ المحاكمات والأحكام بشأن عدد يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ شخصا، حسب التقدم المحرز في المحاكمات الحالية والمقبلة. وهذا مجرد تقدير، ويتوقف ذلك أيضا على توفر الموارد الكافية. والمحكمة ملتزمة بأن تقدم إلى العدالة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤ وفي سياق هذه العملية ستحدد المحكمة إدانة أو براءة المتهمين وتحقق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة على نطاق واسع وتضع سجلا بالحقائق يمكن أن يساعد على تحقيق المصالحة في

رواندا. وستترك المحكمة أيضا تراثا من الفقه القانوني الدولي يمكن أن تسترشد به المحاكم المقبلة وأن يردع عن ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة في المستقبل.

٦١ - وكما جاء أعلاه (الفقرة ١) تشكل هذه الوثيقة جزءا من العملية المستمرة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تحسين استراتيجيتها للإنجاز. وترحب المحكمة بأي مساهمات في هذه العملية.

المرفق ١

الأشخاص المدانون أو المبرؤون: ٣٣ متهما في ٢٧ حكما

الولاية الأولى (أيار/مايو ١٩٩٥ – أيار/مايو ١٩٩٩)

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تاريخ الحكم
ج. ب. أكاييسو	عمدة مدينة ''تابا''	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (أقر بأنه مذنب)
و. سيروشاجو	رجل أعمال وقائد مليشيا إنترهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (أقر بأنه مذنب)
س. كاييشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
و. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
ج. روتاجاندا	رجل أعمال ونائب ثان لرئيس مليشيا إنترهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
إجمالي الولاية الأولى				**ستة أحكام (٧ متهمين)**

الولاية الثانية (أيار/مايو ١٩٩٩ – أيار/مايو ٢٠٠٣)

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تاريخ الحكم
ج. روجيو	صحفي في محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (أقر بأنه مذنب)
ي. باغيليشيما	عمدة مدينة مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
ج. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣(ضم الدعاوى)
ي. نتاكيروتيمانا	قسيس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
ل. سيمانزا	عمدة مدينة بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تاريخ الحكم
ي. نييتيغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
ج. كاجيليجيلي	عمدة مدينة روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣
ف. ناهيمانا	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية الإعلام'' (ضم الدعاوى) ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣
هـ. نغيزي	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧		
ج. ب. بارايانغويزا	مدير بوزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم الدعاوى) ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
ي. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧		
إجمالي الولاية الثانية				**تسعة أحكام (١٤ متهما)**
نتائج الولايتين الأوليين حتى شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤				**خمسة عشر حكما (٢١ متهما)**

مناصب المتهمين: تولى المتهمون الـ ٢١ المناصب التالية في عام ١٩٩٤: رئيس وزراء واحد و ٣ وزراء، و ٢ من حكام المقاطعات، و ٤ عمد، وأحد كبار المديرين، و ٣ إعلاميين، وأحد رجال المؤسسة العسكرية، وأحد رجال الكهنوت، و ٥ في مناصب أخرى.

الولاية الثالثة (أيار/مايو ٢٠٠٣ – أيار/مايو ٢٠٠٧)

القضايا المكتملة: ١٧ متهما في ١٤ قضية

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تاريخ الحكم
س.غاكومبيتسي	عمدة مدينة روروموا	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، بدأت المحاكمة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣
إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. بدأت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
ف. روتاغانيرا	نائب في مجلس بلدية موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (أقر بأنه مذنب)
م. موهيمانا	نائب في مجلس بلدية غيسهيتا	٢٤ تشرين الثاني/ن وفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. بدأت في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بدأت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.
ب. بيسنغيمانا	عمدة مدينة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (أقر بأنه مذنب)
ج. سيروغيندو	مدير تقني في محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون.	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (أقر بأنه مذنب)
ج. مبامبارا	عمدة مدينة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بدأت في ١٩أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
ت. موفويني	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤
أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بدأت من جديد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
أ. سيرومبا	قسيس في بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر٢٠٠٤.
ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير (أقر بأنه مذنب)
ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	بدأت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيصدر الحكم قريبا
ت. باغوسورا	مدير مكتب في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية العسكريين الأولى''. (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في الولاية الثانية. وقد قُدّمت المرافعات النهائية

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تاريخ الحكم
ج. كابيليغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نسينغيومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		

مناصب المتهمين: ٢ من الوزراء، وحاكم مقاطعة واحد، و ٣ عمد، و ٢ من نواب المجالس البلدية، و ٦ **عسكريين**، وإعلامي واحد، وأحد رجال الكهنوت، وأحد شاغلي المناصب الأخرى.

المرفق ٢

المحاكمات الجارية حاليا: ٢٢ محتجزا في تسع قضايا

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧		
أ. س. نتاهوبالي	قائد في ميليشيا إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
س. نسابيمانا	حاكم مقاطعة بوتاره	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الثانية	''قضية بوتاره'' (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في الولاية الثانية، وستنتهي في ٢٠٠٧.
أ. نتيزيرايو	حاكم مقاطعة بوتاره	١٧ آب /أغسطس ١٩٩٨		
ج. كانياباشي	عمدة مدينة نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
ي. ندايامباجي	عمدة مدينة موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
س. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	''قضية الحكومة'' (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وستنتهي في أواخر ٢٠٠٧.
ج. موغيتري	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ج. بيكاموباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ي. كاريمبرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية.	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	
م. نغيرومباتسه	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		قضية ''كاريمبرا وآخرين'' (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واستؤنفت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وستنتهي في عام ٢٠٠٨، وسيصدر الحكم في عام ٢٠٠٩.
ج. نزيروريرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية الديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
أ. ندينديلياماناً	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الثانية	”قضية العسكريين الثانية“. (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وستنتهي في عام ٢٠٠٨.
ف. إكسيس نيزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
إ. ساغاهوتو	المساعد الثاني لقائد كتيبة الاستطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وستنتهي في عام ٢٠٠٧.
س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	بدأت المحاكمة في ١٨أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وستنتهي في عام ٢٠٠٧.
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وستنتهي في عام ٢٠٠٧.
ي. روكوندو	قسيس	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وستنتهي في عام ٢٠٠٧.
ت. ريتزاهو	حاكم مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وستنتهي في عام ٢٠٠٧.

مناصب المتهمين: ٦ وزراء، وعضو واحد بالبرلمان، و ٣ من حكام المقاطعات، وأحد كبار المديرين، ومسؤول إداري واحد من مستوى أدنى، وعمدتان، و ٤ عسكريين، وأحد رجال الكهنوت، و ٣ بمناصب أخرى.

المرفق ٣

المحتجزون في انتظار المحاكمة: ٨ محتجزين

الاسم	اللقب السابق	المثول الأول أمام المحكمة	الدائرة الابتدائية	عدد شهود الادعاء
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	ستبدأ بمجرد أن تسمح قدرات المحكمة
ج. ب. غاتيته	عمدة مدينة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الأولى	
إ. هايتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما، بوتاره	٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	الثالثة	
ج. روغامبارارا	عمدة مدينة بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	
إ. مونياكازي	قائد مليشيا إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	
ج. كانيارو كيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الأولى	
ي. سيتاكو	عقيد	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	
س. كاليمانزيرا	وزير الداخلية بالإنابة	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الأولى	

مناصب المتهمين: وزير واحد بالإنابة، و ٢ من حكام المقاطعات، واثنان من العسكريين، وأحد رجال الكهنوت، واثنان بمناصب أخرى.

القضايا المحالة إلى السلطات القضائية الوطنية (بموجب القاعدة ١٥ مكرر): محتجز واحد

م. باغاراغازا	مدير صناعة الشاي الوطنية	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثالثة	هولندا. القرار الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

المرفق ٤

تقديرات مستندة إلى الأرقام التي أعدها المدعي العام بشأن المحتجزين الحاليين

(تقرير استراتيجية الإنجاز السابق)

	القضية	عدد المتهمين	عدد شهود الادعاء	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للادعاء	عدد ساعات استجواب الدفاع للشهود	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للدفاع	عدد ساعات استجواب الادعاء للشهود	إجمالي عدد الساعات
١	بوتاره	٦	٦٨	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢	العسكريون الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣	موفوني وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤	سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥	ندينداهيزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦	العسكريون الثانية	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧	الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨	كاريمارا وآخرين	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩	زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠	بيكندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١	ريتراهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢	غيكونغورو	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣	بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤	كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥	مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦	غاكومبيتسي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧	روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨	نزابيريندا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩	نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٠	موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١	روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢	غاتيتيه	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣	نشاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٤	روغامبارارا	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٤٠
		٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**١٤ ٧٤٠**

المرفق ٥

برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أولا – مقدمة

حتى يمكن لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ المساهمة في المصالحة الوطنية في رواندا، من الضروري أن يفهم الشعب الرواندي عمل المحكمة ويثق فيه. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا برنامج توعية صمم خصيصا للوصول، أولا وقبل كل شيء، إلى جميع قطاعات المجتمع الرواندي وثانيا إلى بقية العالم.

وقد جرى تصميم برنامج التوعية على شكل مجموعة من المشاريع المكملة للأنشطة الإعلامية للمحكمة، ويشمل جميع إدارات المحكمة. وبمقتضى ولاية المحكمة، يعد الشعب الرواندي، داخل رواندا وفي الشتات على السواء، الجمهور الأهم المستهدف بالمعلومات عن المحكمة وعملها. وينص النظام الأساسي للمحكمة أيضاً على ''أن تساهم المحاكمات في عملية المصالحة الوطنية'' وعلى أن هناك ''حاجة للتعاون الدولي من أجل تعزيز المحاكم والنظام القضائي في رواندا''. والدول الأعضاء مدعوة إلى تقديم موارد كافية للتنفيذ الدائم لبرنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة في رواندا.

ومن المهم الاعتراف بأن برنامجا طموحا من هذا القبيل لا بد له بالضرورة أن يكون متعدد الجوانب، إذ أن الجماهير المستهدفة تتفاوت مستوياتها من أشخاص غير متعلمين لديهم إمكانية ضئيلة أو معدومة للوصول إلى الأشكال الحديثة لوسائط الإعلام، إلى أكاديميين وقانونيين في جميع أنحاء رواندا. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة يعمل جاهدا لكي يقدم أكثر بكثير من مجرد التوعية بعمل المحكمة. ويشمل برنامج التوعية، تحديداً، منح أصحاب المهن القانونية الروانديين تدريباً متعمقاً ومتخصصاً في عملية إقامة العدالة الدولية. ويقدم أيضاً الدعم إلى كثير من شباب المهنيين من أفريقيا وبلدان العالم الثالث الأخرى المهتمين بحقوق الإنسان والتواقين إلى اكتساب خبرة مباشرة في المحكمة.

ويوجز هذا التقرير أنشطة التوعية التي نفذتها المحكمة حتى أيار/مايو ٢٠٠٦. وتتداخل الأهداف الرئيسية، وهي زيادة الوعي وبناء القدرات، من خلال المكونات التالية لمشروع التوعية.

ثانيا – برامج زيادة الوعي داخل رواندا

افتتحت المحكمة، في عام ٢٠٠٠، مركز إعلام في كيغالي. ولا يزال المركز هو الجهة الرئيسية في جميع أنشطة التوعية في رواندا .وتعقد بانتظام مؤتمرات صحفية وإحاطات إعلامية وتعرض أفلام حول المحكمة في المركز. وقد بلغ متوسط عدد الأشخاص الذين زاروا المركز يومياً للاستفادة من المكتبة القانونية ومرافق الإنترنت وقاعدة بيانات المستندات المطبوعة والسمعية – البصرية المتعلقة بالمحكمة ٨٠ شخصاً. وتعرض الأشرطة الوثائقية السمعية البصرية المتعلقة بالمحكمة في شتى المجتمعات المحلية في رواندا وفي المدارس والسجون، خمسة أيام في الشهر.

ومن أجل إيصال رسالة المحكمة إلى جميع أنحاء رواندا، يعقد قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي بالمحكمة حلقات عمل منتظمة لزيادة الوعي في جميع محافظات رواندا. والغرض من حلقات العمل هذه هو شرح عمل المحكمة وأهميته للروانديين. وأثناء حلقات العمل، يزود موظفو المحكمة السكان المحليين بمعلومات مباشرة عن عمل المحكمة وكيفية إجراء المحاكمات وأسباب استغراق المحاكمات وقتا طويلا، وما تم إجراؤه للتعجيل بالمحاكمات وأسباب تحديد عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ كموعدين نهائيين. وخلال حلقات العمل، يتم إيلاء اهتمام خاص لردود فعل الحضور. وفي هذا السياق، تقوم المحكمة ومركز إدارة الصراعات التابع لجامعة رواندا حاليا بإجراء دراسة استقصائية لقياس مدى فهم السكان الروانديين لعمل المحكمة. وسيُستفاد من الدراسة الاستقصائية أيضا كأساس لتقييم أثر برنامج التوعية.

وقد تلقت المحكمة أموالا من المفوضية الأوروبية. وتتوقع أن تساعد الأموال في إنشاء مراكز إعلام جديدة في المقاطعات بمجرد اختتام المفاوضات بين حكومة رواندا والمحكمة. وستكمل هذه المراكز أنشطة الإعلام التي يقوم بها مركز الإعلام التابع للمحكمة والذي يوجد مقره في كيغالي، والذي يستطيع استقبال الأشخاص الموجودين في كيغالي أو الذين يستطيعون السفر إليها فقط. والغرض من مراكز إعلام المقاطعات هذه هو إمداد السكان المحليين بمعلومات دقيقة عن إجراءات المحاكمة. وستعرض أيضا أفلاما وثائقية عن المحاكمات لتثبت للروانديين العاديين أن المحكمة تحاكم حاليا مخططي الإبادة الجماعية وتصدر أحكاما عليهم وتعاقبهم. ومن المتوقع أن تساعد هذه المعلومات في دحض ”أسطورة السلطة“ في صفوف أفراد الشعب الرواندي، وبالتالي لن يتبعوا الأوامر بعد الآن بشكل أعمى إذا استطاعوا أن يروا أن قادة الإبادة الجماعية تجري إدانتهم وتدحض إيديولوجيتهم من قبل الأوساط القانونية الدولية.

وتستكشف المحكمة حاليا النواحي التقنية لتوسيع نطاق إشارات الفيديو المنقولة من قاعات المحكمة أثناء البث المباشر – كما في حالة إصدار الأحكام – حتى يستطيع الروانديون أن يشاهدوا جلسات المحاكمة على الهواء مباشرة من مركز الإعلام. وسيكون هذا عبر وصلة إذاعية يتم تركيبها بين مكتب المحكمة في كيغالي والمركز. ويسجل مكتب المحكمة في كيغالي، في الوقت الراهن، هذه البرامج ثم تبثها وسائط الإعلام العامة الرواندية في الوقت المناسب لها.

ثالثا – تدريب المحامين ورجال القضاء والعاملين في مجال حقوق الإنسان

يعد هذا النشاط ركنا أساسيا من أركان برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة. وقد شمل بناء قدرات أصحاب المهن القانونية الروانديين حلقات دراسية تهدف إلى تعزيز معرفة القضاة وموظفي أقلام المحاكم وأساتذة الجامعة وطلاب القانون في مجالات مثل البحث القانوني على الإنترنت واستخدام برامج حاسوبية لإدارة المعلومات. وتهدف هذه الحلقات الدراسية إلى زيادة معرفتهم بكيفية الوصول إلى الموارد الإلكترونية (قواعد البيانات القانونية على الإنترنت، والمجلات المتخصصة المجانية، وأدوات الإنترنت مثل محركات البحث) بشأن مختلف المواضيع مثل قرارات المحكمة، والسلام والمصالحة، ومنع الإبادة الجماعية، والديمقراطية والتنمية، المتاحة على موقع المحكمة على الإنترنت أو من مؤسسات أخرى حول العالم. وقد تم إرجاء تدريب متقدم آخر في إدارة السجلات القانونية لموظفي أقلام المحكمة إلى عام ٢٠٠٦ لعدم توافر المتدربين. وفي السنة الحالية، سيجري توسيع هذا النشاط التدريبي أيضا ليشمل نقابة المحامين الرواندية.

وقد زار قضاة ومدعون عامون وموظفو أقلام المحاكم من الروانديين وأعضاء في نقابة المحامين الرواندية المحكمة كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز التعاون بين النظام القضائي الرواندي والمحكمة. وخلال زيارتهم أحاط المسؤولون الروانديون مسؤولي المحكمة علما بشأن إعادة الهيكلة داخل الهيئة القضائية الرواندية وبشأن إصلاحات قانونية جارية أخرى. كما ناقشوا مسائل تتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة مع رئيس المحكمة والمدعي العام وقلم المحكمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عقدت حلقة عمل رفيعة المستوى في كيغالي ضمت ممثلين من حكومة رواندا والمحكمة. وناقش المشاركون في حلقة العمل كيفية وضع عملية مناسبة لنقل قضايا المحكمة إلى رواندا كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقاموا أيضا باستعراض استراتيجيات لالتماس أموال لبناء قدرات القطاع القضائي الرواندي.

وفي عام ٢٠٠٦، وضعت المحكمة برنامج إلحاق مسؤولين قضائيين روانديين بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة حتى يتمكنوا من الحصول على خبرة مباشرة في القانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد برنامج الإلحاق هذا أصحاب المهن القانونية الروانديين في الحصول على الخبرة اللازمة لتناول القضايا التي قد تحال إلى رواندا كجزء من استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وسيكون نجاح إحالة القضايا رهنا بقدرة الهيئة القضائية الرواندية على مراعاة المعايير الدولية للعدالة. وقد اجتمع، مؤخرا، مسؤول برنامج التوعية مع مسؤولي التدريب في المحكمة الرواندية العليا ومكتب المدعي العام لمناقشة أفضل السبل لتنفيذ برنامج بناء القدرات. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى بين رواندا والمحكمة لمناقشة مسألة بناء القدرات.

رابعا – العلاقة مع المؤسسات الأكاديمية

تتعاون المحكمة تعاونا جيدا مع مختلف الجامعات في أفريقيا وأماكن أخرى. وقد تم وضع برنامج خاص لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي الرواندية.

رابعا–١ برنامج الزمالات الخاص لطلاب القانون الروانديين

تتعاون المحكمة تعاونا خاصا مع الجامعة الوطنية لرواندا. وقد استحدث برنامج سنوي للجوائز البحثية للطلاب وهو الآن في عامه السادس. ويمضي نحو ستة طلاب قانون من الجامعة الوطنية لرواندا كل عام ثمانية أسابيع يجرون خلالها بحوثا في إطار إعداد أطروحاتهم داخل مكتبة المحكمة وأرشيفاتها، ويحضرون جلسات المحاكمة ويتلقون إحاطات بشأن جوانب شتى لعمل المحكمة. وينتدب لكل طالب موجِّه من موظفي المحكمة القانونيين يشرف على البحث ويوجهه. وقد أدى هذا النموذج الجديد إلى إشراك العديد من طلاب القانون إلى درجة أن عدد المشاريع البحثية عن العدالة الدولية قد زاد كثيرا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام قانونيين من المحكمة بإلقاء محاضرات في الجامعة الوطنية وسيجري توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل جامعات رواندية أخرى. وتتكفل المحكمة بجولات دراسية منتظمة للمحكمة يقوم بها أساتذة وطلاب قانون من الجامعات الرواندية الخاصة من أجل تزويدهم بمعلومات عن القانون الإنساني الدولي وقرارات المحكمة. ومن المتوقع، إذا توافر دعم مالي إضافي، أن يتسع نطاق هذا البرنامج ليشمل جامعات رواندية أخرى.

رابعا–٢ برنامج التدريب الداخلي وبرنامج الباحثين القانونيين

يختلف برنامج التدريب الداخلي التابع للمحكمة عن أي برنامج آخر في منظومة الأمم المتحدة، لأن مهام عمله ذات طبيعة قانونية متخصصة، كما أن المتدربين داخليا

يساعدون في كثير من المهام القانونية الأساسية للمحكمة، مثل إجراء بحوث بشأن مسائل قانونية معقدة، وتلخيص إفادات الشهود، وتحليل مذكرات الأطراف، وصياغة مسودات الأحكام والطعون العارضة، والمساعدة في جمع الأدلة وإدارتها، وهو ما يحتاج في بعض الأحيان إلى السفر إلى رواندا وزيارة مواقع الإبادة الجماعية.

وهناك برنامج آخر، هو برنامج المحكمة للباحثين القانونيين، ينفذ جنبا إلى جنب مع برنامج التدريب الداخلي. ووضع تصور برنامج الباحثين القانونيين بحيث يعالج الخلل القائم المتمثل في أن عدد المتدربين داخليا من أفريقيا يكاد يكون معدوما بسبب الصعوبات المالية. وبرنامج الباحثين القانونيين ممول من الصندوق الاستئماني للمحكمة التابع للأمم المتحدة، والمستفيدون منه هم المحامون من أفريقيا وبلدان العالم الثالث الأخرى. ويقومون بنفس المهام التي يقوم بها المتدربون القانونيون الداخليون.

ومنذ أن بدأت المحكمة عملها في عام ١٩٩٥، زادت قدرات برنامج المحكمة للتدريب الداخلي يوما بعد يوم. وكان المستفيدون الرئيسيون من هذه البرامج هم مكتب المدعي العام ودوائر المحكمة. ومنذ أن بدأ البرنامج عمله، أكمل ٦٣٦ متدربا داخليا و ٨٤ باحثا قانونيا عملية تدريبهم بالمحكمة.

خامسا – برامج الإعلام

تحظى العلاقات مع وسائط الإعلام بالأولوية في برنامج التوعية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ فإعلام الأفراد خارج المحكمة والأوساط القانونية بعمل المحكمة، مسألة ضرورية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقامت المحكمة شراكة مع إذاعة رواندا. وسعت المحكمة في إطار هذه الشراكة إلى سد الثغرة في المعلومات فيما يتعلق بعملها، بأن سهلت للصحفيين الروانديين العاملين بالمكتب الإعلامي الرواندي أن يذيعوا الأخبار من أروشا يوميا. كما عقدت المحكمة عدة حلقات دراسية لتعريف الصحفيين الروانديين بمضمون الحكم في ”قضية وسائط الإعلام“، وتأثيراته على حرية التعبير. ومن الجدير بالذكر أيضا أن طائرات الأمم المتحدة تجلب بانتظام مجموعات تصل إلى ستة صحفيين روانديين من العاملين في الإعلام الإذاعي والصحافة المطبوعة من كيغالي إلى المحكمة لكي يبثوا تقارير الأخبار مباشرة عن أي أحداث مهمة مثل إصدار الأحكام.

واشتركت المحكمة مع وكالة أنباء هيروندیل ووكالة أنباء إنترنيوز في سعيها لتعريف السكان الروانديين بعمل المحكمة. وتقوم وكالة أنباء هيروندیل بتزويد مختلف فئات الجمهور بمن فيهم الروانديون بالأنباء اليومية عن سير الدعاوي بالمحكمة، بينما تقوم وكالة أنباء

إنترنيوز بعرض أفلام وثائقية عن عمل المحكمة في كثير من أنحاء رواندا، كجزء من برنامج إعلامي لشعب رواندا. ولكن وكالة إنترنيوز أوقفت هذا المشروع في عام ٢٠٠٥. وتساند المحكمة وكالة هيروندیل – وهي وكالة الأنباء الدولية الوحيدة التي لا تزال تعمل في المحكمة – في ما تبذله من جهود لتأمين الموارد اللازمة لمواصلة أنشطتها.

سادسا – التعاون مع منظمات المجتمع المدني في رواندا

تواصل المحكمة تعاونها بنشاط مع هيئات حقوق الإنسان ومساعدتها، وتتبادل معها المعلومات والخبرات المتصلة بالقانون الجنائي الدولي. ففي كل عام، يزور المحكمة ستة ممثلين على الأقل لمنظمات المجتمع المدني في رواندا. والهدف من زيارتهم هو الحصول على المعلومات مباشرة عن عمل المحكمة، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في رواندا في مجال القانون الإنساني الدولي والفقه الجنائي.

المرفق ٦

مبادرات الادعاء (مكتب المدعي العام) لدعم تسهيل تنفيذ استراتيجية الإنجاز

أولا – التحسن المستمر في القدرة على إدارة المعلومات والأدلة

الإدارة الفعالة للمعلومات لها أهميتها البالغة في نجاح استراتيجية الإنجاز.

ولدى مكتب المدعي العام مجموعة وثائق تزيد على نصف مليون صفحة، وآلاف الساعات من تسجيلات الأشرطة المسموعة وأشرطة الفيديو، وعشرات الآلاف من سجلات وقائع الجلسات. وهذه الأرقام تزيد باستمرار كل يوم مع سير المحاكمات. وقد بات قيام مكتب المدعي العام بالتزاماته المتعلقة بالأدلة وضرورة تقاسم المعلومات من أجل تسيير شؤون القضايا عبئاً ثقيلاً ومكلفاً.

ولذا أصبحت الاستراتيجية المتعمدة في مكتب المدعي العام هي إدخال تحسينات مستمرة على الممارسات المتبعة لإدارة المعلومات، وتعظيم استخدام الأدوات التكنولوجية المناسبة من أجل مساعدتنا في الإسراع بالمحاكمات مع القيام في الوقت نفسه باتباع الإجراءات القانونية الواجبة والعادلة. ومن بين الابتكارات الأخيرة ما يلي:

نظام الكشف الإلكتروني

نظام الكشف الإلكتروني هو نظام لإدارة المعلومات بالاعتماد على الحاسوب يضم جميع الأدلة غير السرية والمعلومات الأخرى الموجودة لدى مكتب المدعي العام. ويمكن للدفاع الاطلاع على هذا المخزون من المعلومات عند الطلب. ويمكن الاطلاع على النظام على الإنترنت، وبذلك يستطيع محامو الدفاع الحصول على المعلومات من أي مكان على مدار أربع وعشرين ساعة في أي يوم من أيام الأسبوع.

وأهم فائدة لهذا النظام هو أنه يسهل التزام مكتب المدعي العام بالقاعدة ٦٨، وبالأخص الفقرة (باء) التي تنص على أن ”يوفر الادعاء للدفاع – كلما أمكن، وبموافقة الدفاع، ودون الإخلال بالفقرة (ألف) – في شكل إلكتروني، مجموعات من المواد ذات الصلة التي يحتفظ بها الإدعاء، مع البرمجيات الحاسوبية المناسبة التي تتيح للدفاع البحث في هذه المجموعات إلكترونيا“. وغالبا ما يُحتج بالقاعدة ٦٨ كأساس للاستئناف، كما أن تحسين قدرة مكتب المدعي العام على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالكشف، سوف يعجل بإنجاز القضايا.

شبكة الإنترانت الخاصة بمكتب المدعي العام

لا مفر لنجاح استراتيجية الادعاء في مكتب المدعي العام من أن تتقاسم جميع أفرقة المحاكمات المعلومات فيما بينها. وقد استطاع المكتب، بمساعدة من المفوضية الأوروبية في الحصول على تمويل من خارج الميزانية، أن يبدأ في إنشاء شبكة الإنترنت الداخلية الخاصة به (الإنترانت). وتسمح هذه الشبكة بنشر وتقاسم المعلومات الأساسية بين جميع موظفي المكتب (رهنا بمستويات الأمن).

وتتمثل الفائدة الرئيسية لشبكة الإنترانت في أن جميع موظفي مكتب المدعي العام سيكونون، عن طريق تقاسم المعلومات، على علم بتطورات جميع القضايا في المكتب، وهو ما سيمكن المكتب من اتباع استراتيجية أكثر اتساقا. كما أن شبكة الإنترانت ستتيح الوصول إلى مصادر المعلومات التي تدار بطريقة مركزية، وهو ما يحسّن بدوره من جودة المعلومات وموثوقيتها. وبهذه الطريقة يمكن للمكتب أن يقوم بعمله بصورة أكثر فعالية.

خارطة القضية

خارطة القضية هي برمجيات لدعم الدعوى تسمح لفريق المحكمة بجمع كل المعلومات ذات الصلة بقضية ما في مكان واحد ليسهل تحليلها وإطلاع جميع أعضاء الفريق ومكتب المدعي العام ككل عليها. ويمكن ترتيب المعلومات بطريقة تبين بوضوح كيف تسير القضية وأين توجد مواطن الضعف بها. ويسمح ذلك بدوره لأفرقة المحاكمات بتعديل قوائم الشهود، وعرض الأدلة تبعا لذلك، وإعداد المرافعات النهائية بسرعة، وهو ما يمكن الادعاء العام من عرض قضيته بطريقة أكثر كفاءة.

المذكرات الحية

المذكرة الحية عبارة عن برمجيات لإدارة وقائع الجلسات تحسّن كثيرا الحصول على المعلومات الواردة في الوقائع، بالإضافة إلى أنها تمكن أفرقة المحاكمات من كتابة تعليقات على الوقائع في الوقت الحقيقي. وتسمح المذكرة الحية لأفرقة المحاكمة بالبحث في جميع وقائع قضية كاملة مرة واحدة، مما يقلل الفترة اللازمة لهذه المهمة التي كان يمكن أن تستغرق عدة أيام، ويتم إنجازها الآن في بضع ساعات. كما تمكن المذكرة الحية أفرقة المحاكمة من كتابة تعليقات على أجزاء الوقائع بمجرد ظهورها أمامهم على أجهزة الحاسوب المحمولة في الوقت الحقيقي داخل قاعة المحكمة، وهو ما يعني عمليا أن تحليل الوقائع يمكن أن يبدأ بمجرد الإدلاء

بالشهادة. وكلتا المهمتين تحسّنان كثيرا من سرعة الحصول على المعلومات، الأمر الذي يفضي بدوره إلى زيادة كفاءة ممارسات عمل أفرقة المحاكمات.

ثانيا – تعزيز أفضل ممارسات الادعاء: تحديد معايير الجودة

ألف – أفضل الممارسات الداخلية

من أهم الاستراتيجيات الأخرى التي وضعها مكتب المدعي العام للإسراع بالمحاكمات، تنفيذ معايير الجودة في جميع الأنشطة الرئيسية، وتحديد أفضل الممارسات (إن لم تكن موجودة) أو الامتثال لأفضل الممارسات (إن كانت موجودة).

وقد وُثقت أفضل ممارسات مكتب المدعي العام باستخدام المعايير ٩ ٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وهي معايير معترف بها دوليا لإدارة عمليات تسيير الأعمال.

والفوائد التي تعود من توحيد هذه المعايير هي:

تحقيق الاتساق في سير العمليات ونتائجها

يمارس مكتب المدعي العام عمله في موقعين رئيسيين (رواندا، وأروشا في تترانيا) في أربعة مراكز/أقسام مختلفة ثقافيا رغم ما بينها من ترابط. وبفرض المعايير، يتحقق قدر أكبر من الاتساق في سير العمليات ونتائجها، وبذلك تقل فرص ازدواج الجهود والأخطاء وسوء الفهم.

إصلاح نقاط الضغط في العمليات

عند استعراض العمليات قبل توثيقها، أمكن تحديد نقاط الضغط وإصلاحها مما أدى إلى مزيد من التبسيط الفعال والتنسيق الواضح لممارسات المحاكمة.

تعزيز الذاكرة المؤسسية والحفاظ عليها

كانت، ولا تزال، هناك تغييرات مستمرة في موظفي مكتب المدعى العام. وسوف يتحسن توثيق العمليات الرئيسية من الذاكرة المؤسسية للمكتب مما يمكنه من مواصلة عمله بالمستوى الأمثل رغم تغيرات الموظفين.

المساءلة: تخضع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمساءلة أمام الأمم المتحدة (وأعضائها) عن العمل الذي قامت به نيابة عنها منذ عام ١٩٩٤. وتوثيق عمل مكتب المدعي العام هو جزء من هذه المساءلة.

باء – تقاسم أفضل الممارسات مع المؤسسات الأخرى

رغم أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منظمة غير عادية وفريدة من نوعها وذات ولاية محددة للغاية، فإن هناك نماذج لممارسات وإجراءات ستكون لها صلة بمؤسسات أخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الأخرى القائمة والتي ستشكل في المستقبل وأوساط الادعاء العام الدولية بشكل عام. وقد بادر مكتب المدعي العام في المحكمة إلى وضع برنامج دولي لأفضل ممارسات الادعاء، واعتمده بالإجماع المدعون العامون الدوليون الآخرون في أول ندوة للمدعين العامين الدوليين عقدت في أروشا في عام ٢٠٠٤، ولا يزال يجري تطوير البرنامج حتى الآن.